تزامنا مع دراسة المحكمة العليا لقضية كشمير

الهند..استراتيجية جديدة لقمع الكشميريين

في خطوة مثيرة الجدل، قامت الحكومة الهندية بإلغاء جوازات سفر عدد من الكشميريين، بما في ذلك الصحفيون والأكاديميون والطلاب، الذين يعتبرون من المعارضين لسياسات نيودلهي في الإقليم المتنازع عليه. وقد اعتبر هذا التحرك محاولة لخنق الأصوات الحرة والحد من حرية التعبير في كشمير، و يعد إلغاء جوازات سفر الكشميريين المعارضين هو أحدث مثال على سياسة القمع التي تتبعها الحكومة الهندية في كشمير، التي تشهد توترات مستمرة بين الهند وباكستان. وتصر نيودلهي على أن التشدد في التعامل مع الوضع في كشمير، سببه "الإرهاب" الذي ترعاه باكستان، وهي تهمة تنفيها حكومة إسلام أباد.

نيودلهي تلغي جوازات سفر الكشميريين المعارضين وتواجه انتقادات حادة

استراتيجية جديدة لقمع الكشميريين

بحسب موقع "Middle East Eye"، فإن العديد من الكشميريين، سواء داخل الإقليم أو خارجه، تفاجؤوا بتلقي إخطارات من الحكومة الهندية في الفترة ما بين ٢٠ و ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٢٣، تخبرهم بأن جوازات سفرهم قد تم إلغاؤها. وأشار الموقع إلى أن مكتب الجوازات في سري نكر، عاصمة كشمير، استند إلى المادة ١٠(٣) من قانون الجوازات لعام ١٩٦٧، التي تسمح للحكومة بإلغاء أو استرجاع جوازات سفر أي شخص يُعتبر خطراً على الأمن القومي. ولكن المتضررون نفوا وجود أي تهم ضدهم أو أي نشاط مشبوه. وطُلب من المتضررين تسليم جوازات سفرهم خلال ١٥ يوماً من تاريخ استلام الإخطار، تحت طائلة الملاحقة القانونية.

يرى المراقبون أن إلغاء جوازات السفر هو استراتيجية جديدة لقمع المعارضة في كشمير، بعد أن تعرض آلاف الكشميريين لتأخيرات في منحهم جوازات سفر، أو رُفض طلباتهم بذرائع أمنية. ويعتبر هذا الإجراء جزءاً من خطة أوسع لإعادة هيكلة المشهد السياسي في كشمير، بعد إلغاء الهند للمادة ٣٧٠ من دستورها، التي كانت تمنح الإقليم حالة خاصة.

المحكمة العليا تستأنف دراسة قضية كشمير

في سياق متصل، استأنفت المحكمة العليا في الهند دراسة قضية كشمير، بعد أربعة أعوام من صدور قرار حكومي غير مسبوق يقضي بإلغاء الحكم الذاتي للإقليم. وتنظر هيئة دستورية مؤلفة من خمسة قضاة في التماسات تطعن بدستورية القرار، الذي تسبب في تحويل كشمير من ولاية إلى إقليم اتحادي، وإلغاء الوضع الخاص الذي كانت تتمتع به. وقال محامون يمثلون الطاعنين إنه لم يكن هناك سبب لقيام حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي بهذه الخطوة، وأنها تنتهك حقوق وهوية الكشميريين.فالآثار المباشرة لهذه الخطوة تمثلت في أن المنطقة ذات الأغلبية المسلمة بات يديرها الآن بيروقراطيون ليس لديهم تكليف ديمقراطي من سكانها، وفقدت بالتالي عَلَمها وقانونها الجنائي ودستورها.

لم يكن هناك سبب لقيام حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي بإلغاء الحكم الذاتي لكشمير

تغييرات ديموغرافية

منذ إلغاء المادة ٣٧٠، باشرت السلطات الهندية بإجراءات دمج كشمير مع بقية أنحاء البلاد، من خلال تغييرات إدارية تم تنفيذها من دون إشراك السكان المحليين. وفي عام ٢٠٢٠، اعتمدت الحكومة قانون الإقامة، الذي يمكن أي مواطن هندي عاش في المنطقة لمدة ١٥ عاماً على الأقل، أو درس لمدة سبعة أعوام فيها، من الحصول على إقامة دائمة فيها. وفي العام نفسه، خففت الحكومة أيضاً القواعد المطبقة على الجيش الهندي، لجهة حيازة أراض في كشمير وبناء مستوطنات "ذات طابع استراتيجي" فيها. وقد وصفت السلطات الهندية التغييرات الجديدة في المنطقة بأنها خطوة طال انتظارها، لتعزيز التنمية الاقتصادية، لكن منتقديها رأوا أن هذه التطورات يمكن أن تؤدي إلى تغيير التكوين الديموغرافي للسكان. وتتسم هذه المنطقة بتاريخ طويل من التمرد قضى فيه مئات من الجنود والمدنيين الهنود.

انتهاك لحقوق الإنسان

و يتعرض الكشميريون لانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان من قبل القوات الأمنية الهندية، التي تستخدم قوانين خاصة تمنحها حصانة من المساءلة. وقد أفادت منظمات حقوقية محلية ودولية بحالات اعتقال تعسفي، وتعذيب، وإخفاء قسري، وإعدام خارج القضاء، واغتصاب، واستخدام قوة مفرطة ضد المتظاهرين. وفي عام ٢٠٢٠، أصدرت منظمة "Human Rights Watch" تقريراً يوثق انتهاكات الحكومة الهندية لحقوق الإنسان في كشمير، بعد إلغاء المادة ٣٧٠. وأشار التقرير إلى أن الحكومة فرضت حظراً شاملاً على حركة الأشخاص والاتصالات والإنترنت، واعتقلت آلاف الأشخاص دون توجيه اتهامات رسمية لهم، وحظرت التجمعات السلمية، وحالت دون عمل الصحافة.،كما أكد التقرير أن هذه الإجراءات أثرت سلباً على حقوق الصحة والتعليم والعمل للكشميريين.

مطالبات كشميرية

يدعو نشطاء وساسة وأكاديميون من كشمير إلى حل سلمي للصراع، يحترم إرادة شعب كشمير، و يطالبون بإجراء استفتاء شعبي يحدد مصير كشمير، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي دعت إلى ذلك في عام ١٩٤٨.،كما يطالبون بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإزالة جميع القوانين الخاصة التي تشجع على الانتهاكات، وإعادة جوازات السفر الملغاة، وإنهاء الحصار العسكري والإعلامي على كشمير. وأعربوا عن رفضهم لأي تغيير في التكوين الديموغرافي للإقليم، وأي تدخل في شؤونه الداخلية. وأكدوا على أن حل القضية يجب أن يكون بالحوار والتفاوض بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الهند وباكستان والكشميريين.

رغبة منها بالتخلص من آثار الإستعمار

مالي تتخلى عن اللغة الفرنسية في البلاد

في خطوة تعكس رغبة مالي في التخلص من الإرث الاستعماري، أقر الناخبون في البلاد دستورا جديدا يحول اللغة الفرنسية من لغة رسمية إلى لغة تعامل. ويأتي هذا التغيير في ظل توترات بين مالي وفرنسا، التي كانت تستعمرها سابقا، و يأتي هذا القرار في وقت تستعد فيه مالي لإجراء انتخابات لأول مرة منذ الانقلاب العسكري في عام ٢٠٢٠. و وفقا لتقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست"، فإن بعض الماليين يشعرون بأن اللغة الفرنسية لا تعبر عن هويتهم أو ثقافتهم، وأنهم يفضلون التحدث باللغات المحلية، التي تزيد عن ٧٠ لغة. وقال شريف كيتا، أستاذ في كلية كارلتون في مينيسوتا، إن "الناس يتجهون إلى التحدث باللغات الأفريقية"، مضيفا أن بعض المذيعين يخلطون بين الفرنسية واللغات المحلية.

طموح مشروع

ويرى خبراء أن خفض مكانة اللغة الفرنسية يعبر عن طموحات مالي لإقامة نظام سياسي جديد، بعد سقوط حكومة إبراهيم أبوبكر كيتا في انقلاب عسكري في أغسطس/آب ٢٠٢٠. وقد اتهم المجلس العسكري المؤقت، المعروف باسم "الجبهة الوطنية لإنقاذ مالي"، حكومة كيتا بالفشل في مكافحة الفساد والإرهاب. وأعلن المجلس عزمه تشكيل حكومة انتقالية تستعد لإجراء انتخابات حرة وشفافة في فبراير/شباط ٢٠٢٤.

ولكن هذه الخطط قوبلت بمعارضة من قبل فرنسا، التي تدير عملية عسكرية في منطقة الساحل، تضم مالي ودول أخرى، تحت ذريعة محاربة المتطرفين. وقد انتقدت فرنسا الانقلاب العسكري في مالي، وأعلنت عن تخفيض عدد قواتها في المنطقة من ٥١٠٠ إلى ٢٥٠٠ جندي. كما أوقفت فرنسا التعاون الأمني مع مالي، و في هذا السياق، يبدو أن مالي تبحث عن شركاء جدد في المجتمع الدولي، خاصة في روسيا والصين. وقال محللون إن مالي تسعى إلى تحسين علاقاتها مع هذه الدول، التي توفر دعما اقتصاديا وعسكريا، دون التدخل في شؤونها الداخلية. وأشاروا إلى أن مالي قد تستأجر شركة أمن روسية خاصة، تُعرف باسم "فاغنر"، لمساعدتها في مواجهة التهديدات الأمنية. و هنا يبقى السؤال مفتوحا عن مستقبل العلاقات بين مالي وفرنسا مستقبلا، وعن دور فرنسا ككل في منطقة الساحل لاسيما بعد ما حدث في النيجر.

مالي تقلل من أهمية اللغة الاستعمارية وتستعد لانتخابات تاريخية

المنظمات اليهودية الأميركية ترحب بتعزيز العلاقات بين باكو و الكيان الصهيوني

ترحب المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة بتعزيز العلاقات بين الكيان الصهيوني و جمهورية أذربيجان، حيث التقى نهاية الأسبوع الماضي ويليام داروف، الرئيس التنفيذي لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى، ومختار ممدوف، سفير أذربيجان لدى إسرائيل، في القدس لبحث دور المنظمات اليهودية الأمريكية في تعزيز التعاون بين باكو و الكيان الصهيوني وخلال اللقاء رحب داروف بالعلاقات المتنامية بين الكيان و باكو. و تجدر الإشارة إلى أنه خلال مؤتمر ميونخ للأمن، التقى إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، بالحاخام بنحاس جولدشميت، رئيس مؤتمر حاخامات أوروبا، وأكد للحاخام جولد شميت أن العلاقات الوثيقة مع اليهود تشكل جزءًا من "أسلوب حياة أذربيجان".

والجدير بالذكر أن جمهورية أذربيجان و الكيان الصهيوني سعيا إلى تطوير العلاقات بينهما منذ الإعلان رسميا عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين باكو وتل أبيب في نيسان/أبريل ١٩٩٢، حيث تم لاحقا افتتاح سفارة لأذربيجان في الكيان بعد ٣٠ عاما من العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، وكان البرلمان الأذري قد أقرّ في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي قانونا يمهّد الطريق لفتح أول سفارة للدولة في إسرائيل، ويكون مقرها في تل أبيب، و لاقت هذه الخطوة ترحيبا من قادة الكيان، و وصف وزير خارجية العدو "ايلي كوهين" أذربيجان بأنها شريك إستراتيجي "لإسرائيل"، حيث يتعاون الطرفان في عدد كبير من القضايا بما فيها الأمن والطاقة والسياحة.

أخبار قصيرة

الصين: ٤ سفن فلبينية دخلت المياه الإقليمية بشكل غير قانوني

المتحدث باسم خفر السواحل الصيني، اليوم الأحد، طرد ٤ سفن فلبينية دخلت بشكل غير قانوني المياه بالقرب من "ريناي ريف"، أمس السبت. وأوضح المتحدث، جان يو، في بيان مقتضب، أنّ "سفينتي إمداد فلبينية وسفينتين لخفر السواحل الفلبينية، دخلت بشكل غير قانوني المياه المتاخمة لشعاب ريناي، في جزر نانشا، الصينية يوم السبت"، وفقاً لصحيفة "تشاينا ديلي" الصينية. وتابع أنّ خفر السواحل الصيني أجرى "السيطرة اللازمة" وفقاً للقانون ومنع السفن الفلبينية التي تحمل "مواد بناء غير قانونية".

روسيا: إحباط استهداف أوكراني لأهداف في موسكو

أعلنت وزارة الدفاع الروسية إحباط محاولة لنظام كييف لتنفيذ هجوم إرهابي بواسطة مسيرة على أهداف في موسكو.

وبينت الوزارة أنه تم إسقاط المسيرة بمنطقة بودولسك ولا إصابات ناجمة عن الحادث، و قال رئيس بلدية موسكو "سيرغي سوبيانين" إن الدفاعات الجوية دمرت طائرة مسيرة معادية لدى اقترابها من العاصمة الروسية، في هجوم هو الأحدث ضمن سلسلة استهدافات كييف المتزايدة لموسكو. وكتب سوبيانين على تطبيق المراسلة "تيليغرام" أن الطائرة المسيرة اقتربت من موسكو نحو الساعة ١١ صباح الأحد (٠٨:٠٠ بتوقيت غرينتش).

٥,٧ مليون شخص في أفغانستان تلقوا مساعدات نقدية

قال برنامج الأغذية العالمي في تغريدة له على موقع "تويتر" أن لـ ٥,٧ مليون شخص في أفغانستان تلقوا مساعدات نقدية بالتعاون مع صندوق الطوارئ التابع للأمم المتحدة (CRF) ،وأضافت المنظمة أن المساعدات وزعت بهدف تقليل الحاجة إلى المساعدات الغذائية، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وإعطاء المستفيدين المزيد من القدرة على شراء مايحتاجوه . ولم تقدم الوكالة تفاصيل عن مقدار هذه المساعدات لكل شخص. وكان برنامج الأغذية العالمي قد أفاد بتوزيع مساعدات نقدية على الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية في أفغانستان.